وصدقوا ما كانت الحكومة تزعم من أنها مستعدة لبيع الأراضى لهم وتسهيل إصلاحها كجزء من عملية استصلاح الصحراء.

لو سألت أولئك المواطنين وعرفت ما قاسوا وعانوا على أيدى هذا الطراز من الموظفين لعرفت ما قاسوه وعانوه دون جدوى.

أقول أنك لو استمعت إلى حكايات أولئك المصريين العائدين من الخارج وما عانوا على أيدى أولئك الموظفين لأيقنت معى أن التجارة فى الدولارات ليست بشىء إذا هى قيست إلى ما يصنعه أولئك الناس لأنه مهما كان تصورك للأمر، إن الدولارات كما قلت لك بضاعة وهى موجودة فى السوق والحكومة قدرت سعر الدولار بحوالى ٢٦٤ قرشا، وأنا يجيئنى ناس ويبيعونى الدولارات بسعر ٢٧٠.

قلت: وأنت تبيعها بثلاثة جنيهات (٣ جنيهات) قال المعلم وهدان ولم لا؟ إذا كان هناك من يحتاج إلى الدولار فلماذا لا أبيعه إياه بثلاثة جنيهات لأنه على أى حال سيخرج أى مبلغ يدفعه لى من زبائنه.

ولكى أدلك على أننى أقول الحق أذكر أن الوزير الذى قال فى شخصى ما قال وتسبب فى حبسى تولى بعد أن ترك الوزارة – كما هى العادة – رئاسة مجلس إحدى الشركات الخاصة أى أنه أصبح تاجرا..

وفى ذات يوم أتصل بى وطلب أن أزوره فى مكتبه فقلت: له هذا يا سيدى كان عندما كنت وزيرا، أما اليوم فأنت تاجر ومادمت تاجرا فأنت الذى تأتى إلى.

وأتانى! وقال إن الشركة التى يرأسها فى حاجة إلى دولارات.

وقلت سبحان الله! أنت تأتينى لتشترى منى دولارات.

قال صدقنى أننى لم أفهم السوق ولا طبيعة العمل فيه إلا بعد أن خرجت من الوزارة.

قلت: وكم دولارا تحتاج أنت إليه الآن.